

Distr.: General
27 March 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت *

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

الدروس المستفادة والآراء المتعلقة بالمجالات المحتملة لتحسين آلية استعراض التنفيذ

مذكرة من الأمانة

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة تحليلاً لآراء الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بأداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما تتضمن آراء وأفكاراً أولية بشأن المرحلة التالية من الآلية. ويستند التحليل إلى الردود الواردة من 46 دولة طرفاً على استبيان مرفق طي مذكرة شفوية مؤرخة 1 شباط/فبراير 2023 فيما يتعلق بفعالية الآلية عموماً؛ ونطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي وجدولها الزمني؛ ووسائل جمع المعلومات وتبادلها؛ ونتائج عمليات الاستعراض القطري؛ وإجراءات المتابعة ومتطلباتها؛ وأوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى؛ والإطار الزمني لبدء مرحلة الاستعراض التالية. ويتضمن القسم الأخير من هذه الوثيقة اقتراحات مقدمة من الدول الأطراف لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيها أثناء مداولاته بشأن المرحلة التالية من الآلية.

* CAC/COSP/IRG/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

290523 290523 V.23-05590 (A)



أولاً - مقدمة

- 1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في الفقرة 14 من قراره 2/8 إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، من أجل أن يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي والمقرر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى مؤتمر الدول الأطراف عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة استعراضية.
- 2- وقد جمعت آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ بصفة مبدئية في آب/أغسطس 2021، وقدم تحليل للآراء الواردة من 26 دولة طرفاً إلى المؤتمر في دورته التاسعة المعقودة في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 13 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 (CAC/COSP/2021/4).
- 3- ومنذ ذلك الحين، واصل فريق استعراض التنفيذ جمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها، بما في ذلك آراء الدول الأطراف، فيما يتعلق بأداء آلية استعراض التنفيذ. وعُرضت في دورة الفريق الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، المعقودة في فيينا يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022، ورقة اجتماع بشأن أداء الآلية والتدابير اللازمة لإنجاز المرحلة الأولى من الآلية، تضمنت كذلك الاعتبارات الأولية المتعلقة بالمرحلة التالية⁽¹⁾. وخلال تلك الدورة، رحب منكمون باقتراح الأمانة بشأن إعداد تقرير لكي ينظر فيه الفريق في دورته الرابعة عشرة، وفقاً للفقرتين 13 و14 من قرار المؤتمر 2/8 وبالاستناد جزئياً إلى استبيان يهدف إلى التماس آراء الدول الأطراف بشأن الآلية وعملية الاستعراض، فضلاً عن الآراء والأفكار الأولية بشأن تصميم المرحلة التالية من الآلية. وأكد عدة منكممين أن الدروس المستفادة من مرحلة الاستعراض الحالية ينبغي أن تشكل اعتباراً مهماً عند مناقشة المرحلة التالية.
- 4- ونظر فريق استعراض التنفيذ، في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية، المعقودة في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في مذكرة من الأمانة بشأن أداء الآلية والتدابير اللازمة لإنجاز المرحلة الأولى من الآلية، تضمنت تحليلاً محدثاً لأداء الآلية ونتائج مداوات الفريق في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، إضافة إلى الاعتبارات الأولية المتعلقة بالمرحلة التالية (9/CAC/COSP/IRG/2022/9).
- 5- واستناداً إلى هذه الجهود السابقة، تقدم هذه المذكرة تحليلاً أكثر شمولاً وتفصيلاً لآراء الدول الأطراف بشأن المرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ، مع التركيز على الخطوات الإجرائية المختلفة لعملية الاستعراض. على وجه الخصوص، تقدم هذه المذكرة تحليلاً كمياً ونوعياً ونظرة عامة على أفكار واقتراحات محددة للمرحلة التالية. ولأغراض هذا التحليل، دعت الأمانة جميع الدول الأطراف إلى تقديم آرائها، إن وجدت، بشأن أداء الآلية، ولا سيما بشأن إجراء الاستعراضات القطرية ونتائج عمليات الاستعراض القطري وإجراءات المتابعة. وتيسيراً لجمع المعلومات، عُيّن استبيان لدعوة الحكومات إلى إبداء آرائها؛ وأُتيح الاستبيان على الإنترنت أيضاً⁽²⁾.
- 6- ويستند التحليل الوارد في هذه المذكرة إلى الردود الواردة من 46 دولة طرفاً، ويقدم ملخصاً للآراء الواردة فيما يتعلق بما يلي: (أ) فعالية الآلية عموماً؛ (ب) نطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي وجدولها الزمني؛ (ج) وسائل جمع المعلومات وتبادلها؛ (د) نتائج عمليات الاستعراض القطري؛ (هـ) معلومات

(1) CAC/COSP/IRG/2022/CRP.2.

(2) توخياً لنطاق تداول أوسع، أرسلت الأمانة صيغة عامة من المذكرة الشفوية ذات الصلة والاستبيان إلى جهات الاتصال المعينة والخبراء الحكوميين الذين كان لهم دور نشط في الاستعراضات القطرية وقت الصياغة.

أخرى عن أداء الآلية⁽³⁾. ويتضمن القسم الثالث من هذه الوثيقة عدداً من الاقتراحات المقدمة من الدول الأطراف لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيها أثناء مداولاته بشأن المرحلة التالية من الآلية.

ثانياً - تحليل الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف في الاتفاقية

7- يتضمن القسمان التاليان تحليلاً كمياً ونوعياً للتعليقات الواردة في ردود الدول الأطراف على الاستبيان. ولا يقتصر الأمر على عرض فرادى الآراء والأفكار التي أعربت عنها الدول الأطراف، بل تُوضَّح البيانات التي جرى جمعها أيضاً في شكل رسوم بيانية تتيح تحديد الاتجاهات. ويمكن أن تساعد هذه الاتجاهات على توجيه عملية تصميم المرحلة التالية من الآلية من خلال تسليط الضوء على الجوانب التي تعتبرها الدول الأطراف فعالة والمجالات التي ترى فيها مجالاً للتحسين في المرحلة التالية.

ألف - فعالية آلية استعراض التنفيذ ونقاط قوتها ونقاط ضعفها

8- توخيا لمعرفة آراء الدول الأطراف إجمالاً بشأن مقدار التعديل الذي تراه لازماً للآلية، إن وجد، من أجل الانتقال إلى المرحلة التالية، طُلب إلى الدول الأطراف تقييم فعالية الآلية عموماً حسب عملها الحالي وفق مقياس يتراوح بين "فعالة جداً ولا يلزمها إلا تغيير محدود" و"غير فعالة ويلزمها تغيير كبير". وأُتيحت للدول الأطراف الفرصة لتقديم آرائها بشأن فعالية الآلية وتبادل المعلومات بشأن نقاط القوة والضعف التي تراها في الآلية.

9- وعلى الرغم من رؤية الغالبية العظمى من الدول الأطراف أن آلية استعراض التنفيذ فعالة جداً أو فعالة إلى حد ما، فقد حُدد عدد من المجالات المحتملة للتحسين، على النحو المبين أدناه.

10- وشددت الدول الأطراف في ردودها على الدور الحاسم الذي تؤديه الآلية في تكوين زخم لتنفيذ الاتفاقية وفي دعم الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة. وأشارت أيضاً إلى أهمية النتائج المستخلصة من الاستعراضات القطرية من حيث توفير المعلومات للعمل المتعلق باستراتيجيات مكافحة الفساد والتعديلات التشريعية، بما في ذلك دعم المؤسسات الوطنية في الدفع بهذه التعديلات، وكذلك من حيث تشجيع إدخال تحسينات على الأطر المؤسسية المحلية. وفي هذا الصدد، أشارت إحدى الدول الأطراف إلى أن الآلية تصدر توصيات محسوبة بعناية ومصممة بما يناسب الدول الأطراف من أجل تحسين أطر مكافحة الفساد لديها. وإضافة إلى الإشارة إلى الطابع البناء للملاحظات، أعربت إحدى الدول الأطراف عن تقديرها لإمكانية تسليط الضوء على الحالات الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة والاحتياجات من المساعدة التقنية. وأبرزت عدة دول أطراف فائدة الآلية بوصفها حيزاً للتفكير والتقييم الذاتي، مما يزيد من دعم تنفيذ التوصيات، ويؤكد أن الآلية ساعدت على تحسين التنسيق على الصعيد الوطني. وإضافة إلى استعراض الأقران الخارجي، يسرت الآلية بذلك استعراض الأطر المؤسسية والتشريعية وتنفيذها داخلياً، إلى جانب تيسير التعاون بين الوكالات في التصدي للفساد. وأشارت بعض الدول الأطراف إلى أن الآلية توفر معلومات قيمة بوجه خاص عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي بتيسيرها لإجراء تحليل واسع للتحديات الماثلة والفرص المتاحة، ووصفت إحدى الدول الأطراف الآلية بأنها الآلية المرجعية الرئيسية والأساس الأكثر موثوقية لإجراء المقارنات مع نتائج آليات الاستعراض الأخرى. وشددت دولة طرف على أن نتائج الآلية توفر معلومات مهمة

(3) حتى 22 آذار/مارس 2023، كانت قد وردت ردود من الدول الأطراف الـ 46 التالية: الاتحاد الروسي، الأردن، أرمينيا، أستراليا، إكوادور، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكيا، تونس، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، رومانيا، السلغادور، سلوفينيا، سنغافورة، الصين، عمان، غينيا، فرنسا، فنلندا، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، كولومبيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، ميانمار، النمسا، النيجر، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، وكذلك الاتحاد الأوروبي. وقامت جميع الدول الأطراف، باستثناء دولة واحدة، بملء الاستبيان لإبداء آرائها. وبما أن بعض الدول الأطراف لم تجب على جميع الأسئلة، فإن جميع الإحصاءات الواردة في هذه المذكرة تستند إلى عدد الردود الواردة على كل سؤال على حدة. وقد قُرِئت النسب المئوية في الرسوم البيانية إلى أقرب عدد صحيح.

لطاقنة متنوعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مقرر السياسات القائمون على عمليات الإصلاح القانوني والتنظيمي في مجال مكافحة الفساد، ومقدمو المساعدة التقنية والجهات المانحة، إضافة إلى الباحثين والأكاديميين وسائر المعنيين من المجتمع المدني. وأشار إلى أن النتائج توفر أيضاً أداة مهمة للدعوة تستخدمها الجهات الفاعلة من المجتمع المدني التي تسعى إلى حث الدول الأطراف على تحسين سياساتها وممارساتها في مجال مكافحة الفساد.

11- ومن بين نقاط القوة الرئيسية لآلية استعراض التنفيذ، أشارت دول أطراف عديدة إلى استقلالية الآلية وتطبيقها الموحد، إلى جانب اتسامها بطابع عالمي وتقني وبنّاء وحيادي وغير تدخلي وغير اختصاصي، مما يولد الثقة بين جميع الأطراف المعنية. وأعربت الدول الأطراف عن تقديرها الخاص لشمولية الاستعراضات القطرية واتساقها. وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى أهمية مراعاة مستوى التنمية في الدولة الطرف قيد الاستعراض، فضلاً عن تنوع النظم القضائية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، ذكرت تلك الدولة الطرف أن الآلية هي القاسم المشترك الأعظم في تعزيز تنفيذ تدابير مكافحة الفساد في جميع الدول الأطراف.

12- وإضافةً إلى ذلك، سلطت الدول الأطراف الضوء على فائدة الاستعراضات القطرية في تبادل المعلومات بشأن التدابير القائمة والثغرات المحتملة، وكذلك بشأن الممارسات الجيدة والتحديات على الصعيد الدولي، وفائدتها حتى في تيسير التعاون الدولي المجدي فيما بين الممارسين. وأعربت الدول الأطراف عن تقديرها خصوصاً للفرصة التي أتاحت لها لإجراء حوار مباشر أثناء الزيارات القطرية وتبادل الممارسات الجيدة في إطار الآلية. وعلاوة على ذلك، رحبت الدول الأطراف بمشاركة الأطراف في الآلية بوصفها دولاً تقوم بالاستعراض وتخضع له على حد سواء، ورأت فائدة كبيرة في التعلم المتبادل بين الأقران وتبادل الخبرات. وشدد على تقديم المساعدة التقنية وتعزيز التعاون الدولي باعتبارهما من نقاط القوة في الآلية، وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى أن الدعم الثنائي المقدم في إطار الآلية قد حسن العلاقات والتعاون فيما بين الدول الأطراف، الذي استمر في كثير من الأحيان حتى دون أي تدخل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واعتبر العديد من الدول الأطراف أن الدعم المقدم من الأمانة طوال فترة الاستعراض القطري من نقاط قوة الآلية.

13- ورأت إحدى الدول الأطراف أن نشر الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراض القطري يمثل نقطة قوة في آلية استعراض التنفيذ، في حين رأت دول أطراف أخرى أن المرونة في البت في الجوانب الطوعية للآلية، مثل استضافة الزيارات القطرية أو نشر تقارير الاستعراض القطري، تكفل كون عملية الاستعراض وتبادل الآراء بين الدولة الطرف المستعرضة والدول المستعرضة عملية بناءة ومفيدة للطرفين. ورأت إحدى الدول الأطراف أن الطابع التوافقي للآلية يساعد على زيادة مقبولية تقرير الاستعراض القطري، بما في ذلك التوصيات، في حين أن الاختيار العشوائي للقائمين بالاستعراض يمكن أن يشكل تحدياً ونقطة قوة.

14- ورأت دول أطراف عديدة أن نقطة الضعف الرئيسية في الآلية هي عدم وجود إجراء متابعة محدد بوضوح، على النحو المتوخى في الفقرة 40 من الإطار المرجعي، التي تشير إلى مرحلة استعراض لاحقة. ورأت دول أطراف عدة أيضاً ضرراً في عدم إمكانية إنفاذ التوصيات وعدم وجود الأدوات اللازمة لإشراك البلدان غير المتجاوبة في الاستعراضات التي تُجرى لها. وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى أن ثمة مجالاً للتحسين فيما يتعلق بضمان تنفيذ التوصيات وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. ورأت دولة طرف أخرى أن الدول الأطراف المستعرضة تبدو أقل جدية في تعاملها مع الآلية مقارنةً بآليات الاستعراض الأخرى التي تشارك فيها، مثل الآليتين اللتين أنشأتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

15- وأشارت الدول الأطراف إلى أن الجهد اللازم لاستكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية والتحديات الماثلة أمام التقيد بالآطر الزمنية الإرشادية يمثلان نقطتي ضعف أخيرين في آلية استعراض التنفيذ، وكذلك التأخيرات التي تحدث في الاستعراضات القطرية، وأن ما يتطلبه ذلك من موارد ووقت وتنسيق يمكن أن يشكل صعوبات وخصوصاً بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشارت إحدى الدول الأطراف إلى عدم وجود إطار زمني

محدد لعملية الاستعراض وعدم وجود منهجية مفصلة تُكسب التقييم يقيناً قانونياً. وسلطت عدة دول أطراف الضوء على احتياج الخبراء الحكوميين إلى مزيد من التدريب، ولا سيما بالنظر إلى صعوبة الحصول على معلومات عن الدولة الطرف قيد الاستعراض. وشددت دولة طرف في هذا الصدد على ضرورة التأكد أن مجموعة واحدة من الخبراء الحكوميين هي التي تضطلع بالاستعراض منذ بدايته حتى نهايته لضمان اتساق الاستعراض وجودته. واقترحت إحدى الدول الأطراف زيادة كفاءة عملية سحب القرعة وحصر الاختيار على الدول المستعرضة التي تنتمي إلى نظم قانونية متشابهة ومنطقة جغرافية واحدة.

16- وأشارت بعض الدول الأطراف إلى أن عملية الاستعراض تستغرق في بعض الحالات وقتاً طويلاً، مما يعني أن النتائج، بحلول وقت نشر التقرير، لا تكون معيرة عن الواقع في الدولة قيد الاستعراض وقد تصير التوصيات متقدمة؛ ومن ثم، يُستصوب التعجيل بعمليات الاستعراض.

17- ورأت إحدى الدول الأطراف أن نتائج الاستعراضات القطرية، ولا سيما الممارسات الجيدة التي تم تحديدها، لا تُنشر بالقدر الكافي وأن فهم الأطراف للاستعراضات متفاوت. وشددت دولة طرف أخرى على ضرورة تمتع خبراء الاستعراض بمؤهلات لائقة. ورأت إحدى الدول الأطراف أن كثافة استخدام الموارد في العملية وانعدام التنسيق مع آليات الاستعراض الأخرى يشكلان نقطتي ضعف.

18- وعلقت بعض الدول الأطراف قائلة إن الآلية تفقر إلى الشفافية، بالنظر إلى أنه لا يوجد سوى التزام بنشر خلاصة وافية. واعتبرت إحدى الدول الأطراف أن الشرط المزدوج المتمثل في إعداد خلاصة وافية وتقرير استعراض قطري على حد سواء يشكل عبئاً ثقيلًا ويحتمل أن يقلل من الاهتمام الذي يولي لتقرير الاستعراض القطري.

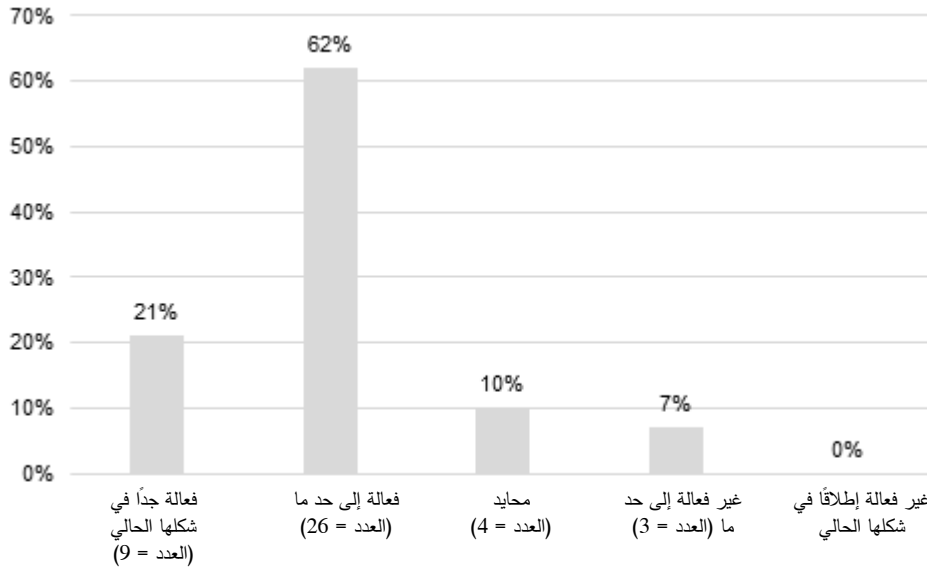
19- ورأت إحدى الدول الأطراف أن التواصل مع الخبراء القائمين بعمليات الاستعراض أثناء الحوار المباشر محدود واعتبرت ذلك نقطة الضعف الرئيسية للآلية. واعتبر البعض الطابع التوافقي للآلية عاملاً بالغ الأهمية، بينما رأى آخرون أن ذلك الطابع التوافقي يقلل من فعالية الآلية. واعتبرت إحدى الدول الأطراف أن عمل الآلية بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة يمثل تحدياً. واعتُبر اعتماد الآلية على التبرعات المالية تحدياً آخر.

20- ولمعرفة آراء الدول الأطراف إجمالاً بشأن مقدار التعديل الذي تراه لازماً للآلية، إن وُجد، من أجل الانتقال إلى المرحلة التالية، طُلب إلى الدول الأطراف تقييم فعالية الآلية عموماً في المرحلة الحالية من الاستعراض وفق مقياس يتراوح بين "فعالة جداً ولا يلزمها إلا تغيير محدود" و"غير فعالة ويلزمها تغيير كبير".

21- ويبين الشكل الأول الآراء التي جُمعت رداً على هذا السؤال. وإجمالاً، رأى 84 في المائة من المجيبين أن آلية استعراض التنفيذ إما فعالة جداً كما هي (20 في المائة من المجيبين) أو فعالة إلى حد ما (64 في المائة) في شكلها الحالي. وكان رأي 9 في المائة من المجيبين محايداً بشأن الآلية، في حين رأى 7 في المائة (ثلاثة مجيبين) أنها غير فعالة إلى حد ما. ولم يجد أي مجيب أن الآلية غير فعالة على الإطلاق في شكلها الحالي.

الشكل الأول

الفعالية المنظورة للألية إجمالاً (النسبة المئوية للمجيبين)



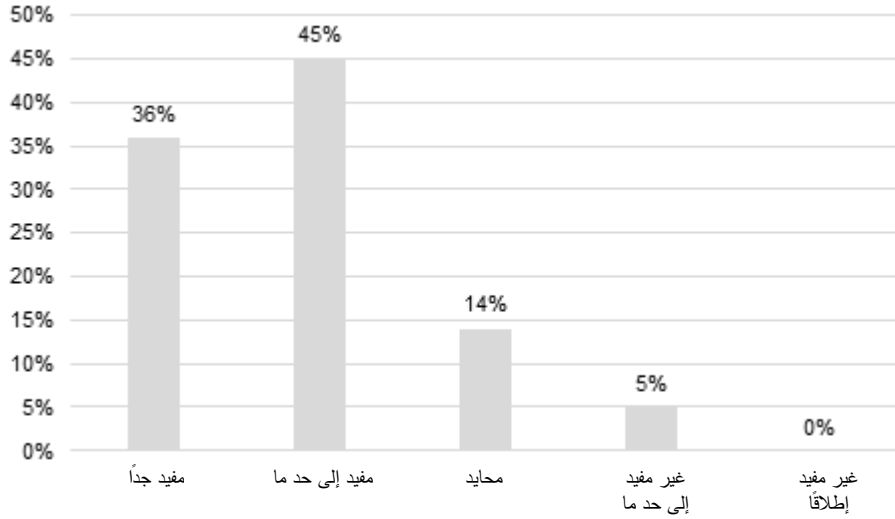
باء - نطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي وجدولها الزمني

22- تتعلق المجموعة التالية من الأسئلة بهيكل الاستعراضات القطرية التي تُجرى في إطار الآلية، ونطاقها ومواضيعها وأطرها الزمنية. وقد أعربت الدول الأطراف عن آرائها فيما يتعلق بتقسيم مرحلة الاستعراض إلى دورتين، حيث يستعرض تنفيذ الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية خلال الدورة الأولى، بينما يستعرض تنفيذ الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية خلال الدورة الثانية.

1- نطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي

23- فيما يتعلق بفائدة الهيكل الحالي، فكما هو مبين في الشكل الثاني، اعتبر 33 في المائة من المجيبين أن الهيكل الحالي للآلية مفيد جداً، ورأى 47 في المائة أنه مفيد إلى حد ما، في حين كان رأي 13 في المائة منهم محايداً، ورأى 7 في المائة أنه غير مفيد إلى حد ما. ولم ير أي من المجيبين أن الهيكل الحالي غير مفيد على الإطلاق.

الشكل الثاني

الفائدة المنظورة للهيكل الحالي لآلية استعراض التنفيذ خلال مرحلة الاستعراض الحالية
(النسبة المئوية للمجيبين)

24- وفي حين أن معظم الدول الأطراف وجدت النهج المتمثل في استعراض الفصلين الثالث والرابع خلال دورة الاستعراض الأولى واستعراض الفصلين الثاني والخامس خلال الدورة الثانية نهجاً مفيداً، فقد ذُكر تحدٍ مشترك فيما يتعلق بالفصل الثاني، الذي يتطلب استعراض تنفيذه، كما أشار العديد من الدول الأطراف، وقتاً أطول نظراً لاتساع المجالات التي يتناولها ذلك الفصل وتعقيدها. وأشارت بعض الدول الأطراف أيضاً إلى أن الهيكل الحالي أدى إلى انقضاء وقت طويل جداً بين الاستعراض القطري الذي أُجري في الدورة الأولى وذلك الذي أُجري في الدورة الثانية في بعض الدول الأطراف.

25- وقد رأى أكثر من 80 في المائة من الدول الأطراف المجيبة أن الهيكل الحالي مفيد جداً أو مفيد إلى حد ما. ومع ذلك، فقد قُدمت عدة اقتراحات لمرحلة الاستعراض المقبلة، كما يتبين من الشكل الثالث. (فيما يتعلق بهذا السؤال، كان بإمكان الدول الأطراف المجيبة أن تختار أكثر من رد واحد من بين الاقتراحات المدرجة). ولم يتسنى تحديد اتجاهات واضحة. فقد اختار 11 مجيباً الاقتراح الداعي إلى الإبقاء على النطاق والتسلسل المواضيعي كما هما والاكتفاء بالتركيز على متابعة التوصيات المنبثقة عن مرحلة الاستعراض الأولى، التي تغطي الفصول من الثاني إلى الخامس من الاتفاقية على مدار دورتي استعراض. واختار عدد مماثل، أي 11 مجيباً، الاقتراح الداعي إلى الإبقاء على نفس النطاق والتسلسل في المرحلة التالية مع إجراء استعراض واحد فقط - يركز بدرجة أكبر على متابعة التوصيات المنبثقة عن المرحلة الأولى - ومن ثم تناول الفصول من الثاني إلى الخامس من الاتفاقية في دورة واحدة؛ واختار 11 مجيباً الاقتراح الداعي إلى الإبقاء على النطاق والتسلسل المواضيعي كما هما وتكرار الاستعراضات، مع مراعاة نتائج الاستعراضات والتطورات التي حدثت منذ إجراء الاستعراضات في المرحلة الأولى. ونال خيار تغيير مواضيع الاستعراضات أو محور تركيزها تأييد 12 من المجيبين. وكما يتبين من الشكل الرابع، اختارت الدول الأطراف اقتراحات متعددة.

الشكل الثالث

اقتراحات بشأن نطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي: الجزء 1 (عدد المجيبين الذين اختاروا كل اقتراح)



26- ومن خلال الإجابات الواردة على أسئلة أكثر تفصيلاً تتعلق بنطاق دورات الاستعراض وتسلسلها المواضيعي، أعربت الدول الأطراف عن تفضيلاتها فيما يتعلق بجوانب مثل زيادة التركيز على المتابعة أو على فعالية التنفيذ، وتحديد محور تركيز مواضيعي لجميع الدول الأطراف المستعرضة أو فرادى الدول الأطراف، وكذلك استعراض الفصل السادس (المساعدة التقنية وتبادل المعلومات). وفي هذا الصدد، اقترحت الدول الأطراف طائفة واسعة من النهج، بدءاً من تركيز مرحلة الاستعراض المقبلة على التغييرات التي أُدخلت منذ المرحلة الأولى أو إجراء متابعة للمرحلة الأولى مصممة حسب الاحتياج، وصولاً إلى التركيز على فعالية التنفيذ وعلى فعالية استرداد الموجودات وعلى الإحصاءات. واقترحت الدول الأطراف، بطرق متباينة، أن تُجرى المرحلة التالية من خلال استعراضات مواضيعية خاصة بقطاعات محددة، وأن تُدرج المساعدة التقنية في الاستعراض، وأن تُضم فصول الاتفاقية المختلفة لاستعراضها في كل مرحلة (مع استعراض منفصل للفصل الثاني من الاتفاقية)، أو أن تركز كل مرحلة على فصل واحد فقط. وأشارت إحدى الدول الأطراف إلى عدم الاتساق المواضيعي بين الفصلين الثاني والخامس في الدورة الثانية. وبما أن الفصل الثاني طويل وتقني بطابعه وأن استعراضه يستهلك وقتاً طويلاً وموارد كثيفة، فقد اقترحت إحدى الدول الأطراف أن يجري تناول التباين الوقائفي في استعراض قائم بذاته أو حتى تقسيمها إلى عدة استعراضات. وفيما يتعلق بالنهج المواضيعي المقترح، اقترحت إحدى الدول الأطراف أن تضع الأمانة توجيهات بشأن بنود الاتفاقية التي ينبغي للخبراء المستعرضين أن ينظروا فيها ضمن الاستعراض.

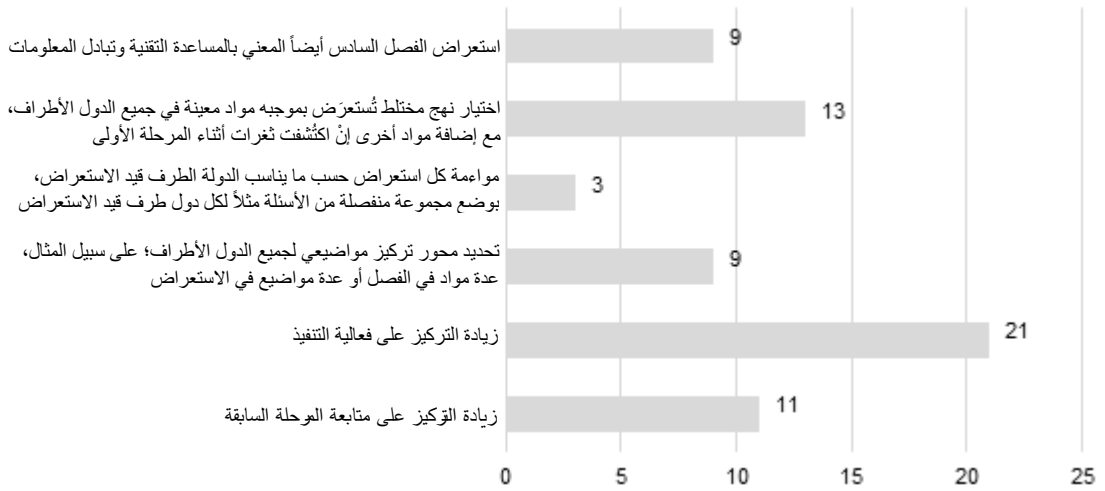
27- واقترحت إحدى الدول الأطراف أن تركز المرحلة المقبلة على متابعة التوصيات المقدمة في المرحلة الأولى، بغية تقييم التقدم المحرز في معالجة الثغرات التي سبق تحديدها. وأضافت أنه ينبغي أيضاً أن تركز الاستعراضات على التطورات الرئيسية فيما يتعلق بسياسات وممارسات مكافحة الفساد، وكذلك على فعاليتها، من أجل تحديد مدى جودة تنفيذ الإطار القانوني في الممارسة العملية. واقترحت دولة طرف أخرى ألا تقتصر المرحلة المقبلة على متابعة التوصيات، نظراً إلى أن بعض الدول الأطراف ربما يكون قد انقضى أكثر من 10 سنوات منذ إبداء الملاحظات في تقارير الاستعراض القطري الخاصة بها، وإنما استخدام نهج أكثر ملاءمة للاحتياجات، بهدف تجنب تكرار الدورات الماضية. وأشارت دول أطراف أخرى إلى أن من المحتمل أن تكون قد حدثت تغييرات في تنفيذ الاتفاقية تتجاوز الجوانب المشمولة بالملاحظات، ومن ثم فإن حصر المرحلة التالية على المتابعة فحسب لن يوفر صورة كاملة عن كيفية تنفيذ الاتفاقية. ومن بين الحلول الممكنة لهذه المسألة، اقترحت

إحدى الدول الأطراف أن تقدم الدول الأطراف معلومات عن التغييرات التي حدثت منذ المرحلة الأولى وأن تعرض في هذا الصدد جميع القوانين ذات الصلة. ونبهت دولة طرف أخرى إلى أن هيكل الاستعراض ينبغي أن يكون موحداً لجميع الدول الأطراف لإتاحة استقاء الممارسات الجيدة وتقديم المساعدة التقنية، ورأت أن التعلم المتبادل سيكون صعباً ما لم يُوحَّد الهيكل لجميع الدول الأطراف.

28- وقد قُدِّمَ أكثر من 70 رداً، تضمنت اقتراحات مختلفة، مع السماح بردود متعددة من كل دولة طرف. ومن الجدير بالذكر أن الخيارين الوحيدين اللذين مثلاً انحرافاً كبيراً من حيث عدد الردود هما الاقتراح الداعي إلى زيادة التركيز على فعالية التنفيذ، الذي اختاره أكثر من ضعف متوسط عدد المجهين للخيارات الأخرى، والاقتراح الداعي إلى موازنة كل استعراض بما يناسب الدولة الطرف قيد الاستعراض، والذي أيدته ثلاث دول أطراف فقط (انظر الشكل الرابع أدناه).

الشكل الرابع

اقتراحات بشأن نطاق الاستعراضات القطرية وتسلسلها المواضيعي: الجزء 2 (عدد المجهين)



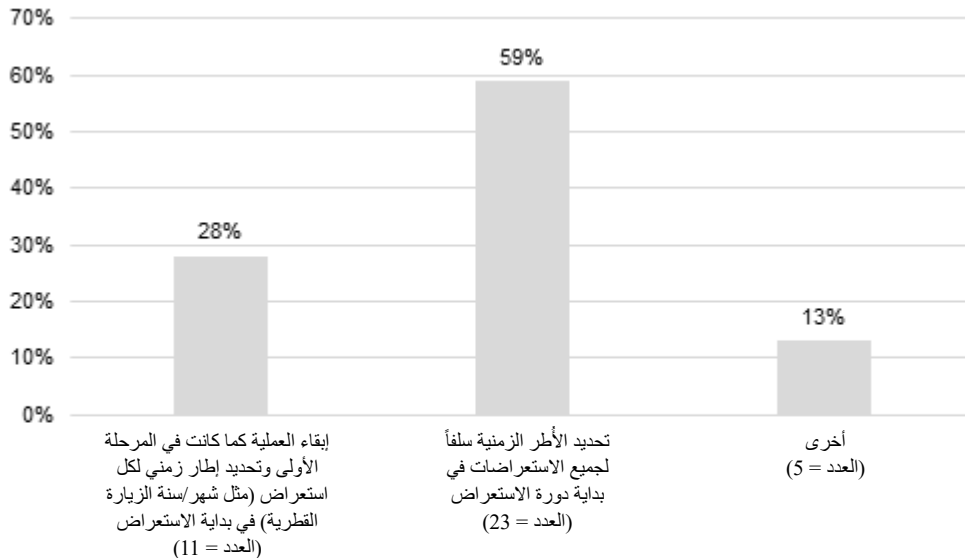
2- الجدول الزمني للاستعراضات القطرية

29- فيما يتعلق بالجدول الزمني للاستعراضات القطرية، رأى كثيرون أن الإطار الزمني الإرشادي المحدد بستة أشهر لوضع الصيغة النهائية للاستعراض طموح جداً، ورأت دول أطراف عديدة أن وضع إطار زمني إرشادي مدته سنة واحدة سيكون أكثر معقولية (اقترحت إحدى الدول الأطراف فترة تتراوح بين 8 و10 أشهر، في حين اقترحت أخرى سنة واحدة). وشدد آخرون على أهمية المشاورات بين الدولة الطرف المستعرضة والدول الأطراف المستعرضة والأمانة من أجل مناقشة الجوانب العملية لكل استعراض. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الدول الأطراف إلى أن الاستعراضات ينبغي ألا تستغرق أكثر من ستة أشهر. وأشارت إحدى الدول الأطراف، مستخدمة نهجاً متمايزاً، إلى أن الأطر الزمنية المحددة كافية باستثناء الوقت المخصص لاستكمال قوائم التقييم الذاتي المرجعية، التي تتطلب تعاوناً فيما بين الوكالات، ومعالجة كميات كبيرة من البيانات، وإنتاج إحصاءات حديثة. ودعت الدولة الطرف نفسها الدول الأطراف إلى تحسين التقيد بالجدول الزمني عوضاً عن وضع أطر زمنية أكثر صرامة. وأشارت دولة طرف أخرى إلى أن الاستعراض قد يستغرق في بعض الظروف أكثر من ستة أشهر لكي تكون الاستعراضات القطرية شاملة وكاملة وفعالة. وإضافةً إلى ذلك، اقترحت بعض الدول الأطراف أن تكرر الأمانة التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف المعنية بالمواعيد المحددة نظراً إلى أن حالات التأخير تعزى في كثير من الأحيان إلى عدم استجابة الدول الأطراف المشاركة في الاستعراض.

30- وكما هو مبين في الشكل الخامس أدناه، فقد أيد 62 في المائة من المجيبين تحديد الأطر الزمنية لجميع الاستعراضات سلفاً في بداية دورة الاستعراض، بينما فضّل 26 في المائة الإبقاء على العملية كما هي وتحديد الإطار الزمني لكل استعراض في بدايته، في حين كان لدى 12 في المائة من المجيبين تفضيلات أخرى مثل وضع أطر زمنية أطول محددة سلفاً لكل استعراض.

الشكل الخامس

التفضيلات المتعلقة بوضع الجداول الزمنية للاستعراضات القطرية (النسبة المئوية للمجيبين)



31- وفيما يتعلق بالتدابير التي يتعين اتخاذها لمعالجة حالات التأخير في الاستعراضات القطرية، فقد شملت الاقتراحات تقليص نطاق مراحل الاستعراض لتصبح أكثر تركيزاً وتخصصاً؛ وتبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية لخفض عبء إنجازها؛ وتمديد الأطر الزمنية للاستعراضات؛ وتحديد جميع التواريخ المتعلقة بالاستعراضات سلفاً وإعلانها في مرحلة مبكرة والتماس الدعم من البعثات الدائمة في العمل مع الدول الأطراف التي تعاني من تأخير؛ وتحديد مواعيد نهائية للمفاوضات المتعلقة بالخلاصات الوافية. واقترحت إحدى الدول الأطراف وضع جدول زمني عام للاستعراضات القطرية وجدول زمنية متوقعة للحوارات المباشرة وللنشر وتحديث المعلومات عن حالة الاستعراضات على صفحات الموجزات القطرية في موقع المكتب الشبكي.

32- واقترحت الدول الأطراف أيضاً زيادة صرامة المتابعة لضمان التقيد بالأطر الزمنية وتقديم المزيد من الدعم للدول التي تحتاج إلى الترجمة والمساعدة التقنية، وإن كانت قد سلمت بأن قدرات الأمانة محدودة وأنه قد يكون من الصعب تأمين موظفين إضافيين لدعم الاستعراضات وتقليل حالات التأخير. وفي هذا الصدد، اقترحت إحدى الدول الأطراف زيادة عدد الموظفين التقنيين المعيّنين في الآلية من أجل الحفاظ على الدعم الذي يقدمه المكتب. واقترحت دولة طرف أخرى، كتدبير إضافي لتقليل حالات التأخير، تعليق الاستعراضات رسمياً في حالة حدوث تأخير متكرر غير مبرر، مع إبلاغ فريق استعراض التنفيذ بهذا التعليق. واقترحت دول أطراف أخرى الإفصاح عن أسماء الدول التي تأخرت كثيراً في استعراضاتها في دورات فريق استعراض التنفيذ، وأشارت في هذا الصدد إلى أن إرسال رسالة من المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو تنظيم الأمانة لاجتماعات مع ممثلي الدولة الطرف المستعرضة والدول الأطراف المستعرضة قد يفيد في معالجة حالات التأخير وزيادة الكفاءة.

جيم - وسائل جمع المعلومات وتبادلها

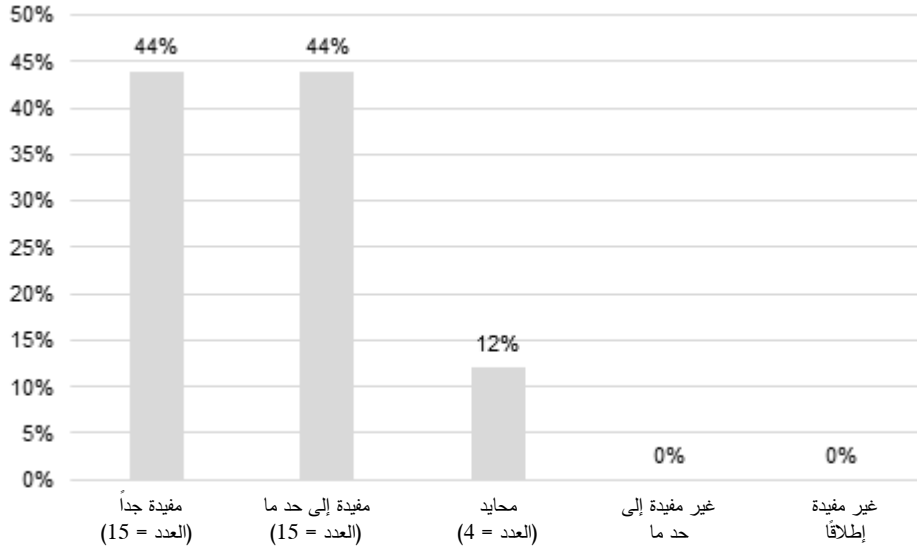
33- أتاحت المجموعة التالية من الأسئلة فرصة أمام الدول الأطراف لإبداء الآراء بشأن طرائق جمع المعلومات وتبادلها خلال الاستعراضات القطرية، ولا سيما بشأن ما يلي: (أ) قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، والسبل المحتملة لتحسين فائدتها في المرحلة التالية، والحل المستخدم استناداً إلى تكنولوجيا المعلومات؛ (ب) الخيارات المتعلقة بالزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة. واعتُبر الحوار المباشر من خلال الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة، الذي نال تأييداً يزيد معدله عن 90 في المائة، الجانب الأكثر فائدة في الاستعراض. ومع ذلك، فقد قدمت الدول الأطراف مقترحات لتحسين جميع طرائق جمع المعلومات وتبادلها.

1- قائمة التقييم الذاتي المرجعية

34- كما يتبين في الشكل السادس، فقد رأى 41 في المائة من المجيبين أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية مفيدة جداً، في حين رأى 46 في المائة آخرون أنها مفيدة إلى حد ما، وكان لدى 11 في المائة رأي محايد. ورأى 3 في المائة (موجب واحد) أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية غير مفيدة على الإطلاق.

الشكل السادس

الفائدة المنظورة لقائمة التقييم الذاتي المرجعية (النسبة المئوية للمجيبين)



35- وأشارت الدول الأطراف في ردودها إلى أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية كانت مفيدة للدول الأطراف المستعرضة والدول الأطراف المستعرضة على حد سواء. ورأت الدول الأطراف المستعرضة أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية كانت مفيدة في التقييم الذاتي للتقدم المحرز نحو تنفيذ الاتفاقية ودعمت إيجاد الثغرات، أما بالنسبة إلى الدول الأطراف المستعرضة، فقد أمدت تلك القائمة المرجعية الخبراء المستعرضين بالمعلومات اللازمة والمعارف الأساسية للمضي قدماً في الاستعراضات، ولا سيما في الزيارات القطرية.

36- ورأت بعض الدول الأطراف أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية تزيد عملية الاستعراض سرعة، وأبرزت إسهام القائمة المرجعية والأمثلة الواردة فيها في توجيه عملية الاستعراض وتوحيدها وفي ضمان توفير المعلومات ذات الصلة بمواد محددة من الاتفاقية. ورأت إحدى الدول الأطراف أن إعداد الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية يتيح فرصة مفيدة أمام الدول الأطراف للعمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

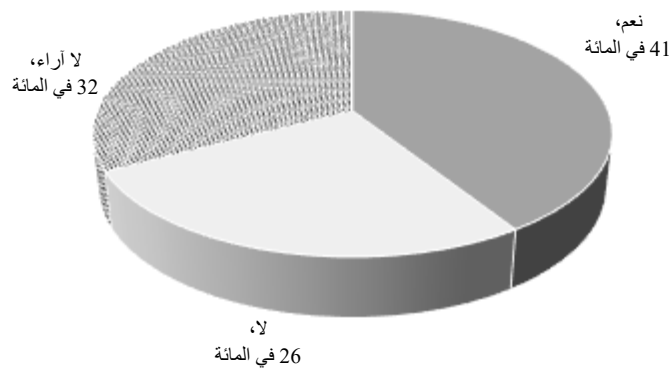
37- إلا أن عدة دول أطراف أشارت إلى أن العمل استناداً إلى قائمة التقييم الذاتي المرجعية ليس عملياً جداً نظراً لطولها وشمولها، وأنه يمكن تبسيطها أكثر لتجنب التأخير. وفيما يتعلق بالاقتراحات المحددة، فقد اقترحت عدة دول أطراف تقصير قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتبسيطها، والاضطلاع بأنشطة متابعة حسب فصول الاتفاقية، وإتاحة المزيد من الوقت لإتمام عملية التقييم الذاتي. وعلى النقيض من ذلك، اقترحت بعض الدول الأطراف زيادة شمولية قائمة التقييم الذاتي المرجعية ومراعاتها لنظم الحكم الاتحادية، وأن تكون أكثر تحديداً في بيان نوع المعلومات ذات الصلة بتقييم تنفيذ مادة معينة. واقترحت دولتان طرفان أن يكون طول الردود والوثائق الداعمة محدوداً، بوضع حد أقصى لعدد الكلمات أو الصفحات مثلاً، من أجل الحفاظ على الموارد وضمان إنجاز الاستعراضات القطرية في الوقت المناسب، في حين اقترحت دولة طرف أخرى أن تصبح قائمة التقييم الذاتي المرجعية أكثر ملاءمة للاحتياجات في المستقبل. واقترحت دولة طرف تعديل الأسئلة بحيث تتسق مع أسئلة آليات الاستعراض الأخرى مما يتيح تكرار الإجابات على مختلف قوائم التقييم. وأشارت دولة طرف أخرى إلى أهمية إتاحة بعض المرونة في ملء قائمة التقييم الذاتي المرجعية لتفادي التداخل بين الردود وتيسير تقديم الدول الأطراف المستعرضة أهدافاً وإجابات شاملة مع ذكر أمثلة وحالات محددة. ودعت دول أطراف أخرى إلى تحديث المعلومات الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية قبل إجراء الزيارة القطرية في الحالات التي يكون قد انقضى فيها وقت طويل على إعدادها لضمان حصول الخبراء المستعرضين على معلومات محدثة.

38- ورأت عدة دول أطراف أن الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية ينبغي أن تُنشر دائماً على الصفحات الشبكية المخصصة للموجزات القطرية.

39- وكما هو مبين في الشكل السابع، يرغب 41 في المائة من المجيبين في تغيير الحل القائم على تكنولوجيا المعلومات المستخدم لجمع المعلومات في المرحلة التالية، في حين لا يريد 27 في المائة من المجيبين تغييره، بينما لم يعرب 32 في المائة عن أي رأي بشأن هذه المسألة.

الشكل السابع

استصواب تغيير الحل القائم على تكنولوجيا المعلومات المستخدم لجمع المعلومات في مرحلة الاستعراض التالية (النسبة المئوية للمجيبين)



40- ورأت بعض الدول الأطراف أن العمل باستخدام برامج التقييم الذاتي الشامل ("برامج أومنيوس الاستقصائية") المستخدمة لجمع المعلومات عن تنفيذ الاتفاقية في المرحلة الأولى استغرق الكثير من الوقت وأن النظام ليس سهل الاستعمال. وأشارت إلى تفضيلها لاستخدام مستند بصيغة "Word" أو صيغة مستندات

مشابهة، مما يمكّن عدة مستعملين من استكماله بنص مكتوب في آن واحد. وأشار آخرون إلى أهمية أمن البيانات وضمان قدرة المستخدم العادي على تشغيل النظام.

41- وبالنسبة للمرحلة التالية، اقترحت عدة أطراف استخدام نظام إلكتروني مماثل للنظام المستخدم لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعروف باسم "RevMod"، في حين انتقدت أطراف أخرى ذلك النظام باعتباره يتطلب مهارات تقنية أكثر تطوراً، وأعربت عن تفضيلها لمواصلة العمل باستخدام الحل الحالي القائم على تكنولوجيا المعلومات المستخدم في قسم التقييم الذاتي من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

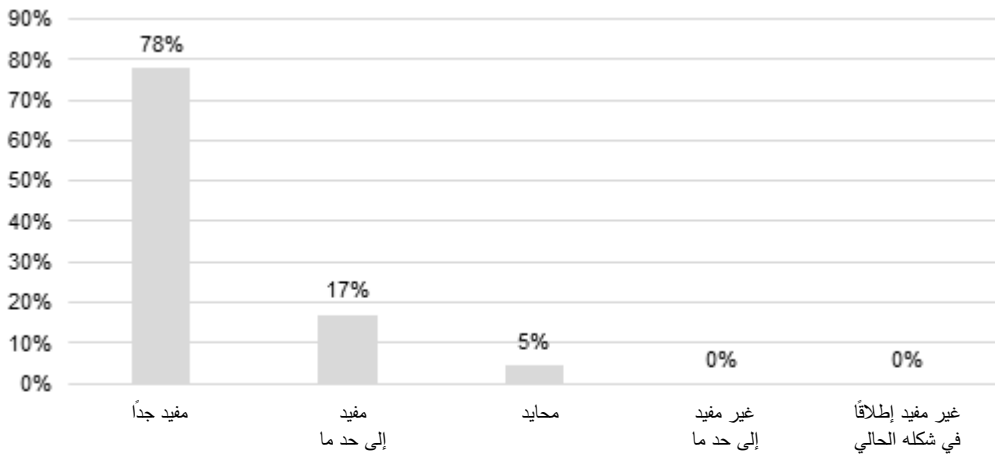
42- ودعت عدة دول أطراف إلى استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لدعم مرحلة الاستعراض الثانية والتعجيل بها، مما يمكن المستخدمين من تحديث مدخلاتهم في أي وقت ويكفل أن يكون أي حل من حلول تكنولوجيا المعلومات المستخدمة سهل الاستعمال وسهل الفهم والتشغيل. وشددت دولة طرف على ضرورة أن تكون حلول تكنولوجيا المعلومات سهلة الاستعمال على الخبراء المستعرضين وأن تحافظ في نفس الوقت على سرية المعلومات.

2- الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة

43- فيما يتعلق بوسائل الحوار المباشر (الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة)، على النحو المبين في الشكل الثامن، اعتبر 95 في المائة من المجيبين أن هذا الحوار إما مفيد جداً (77 في المائة) أو مفيد إلى حد ما (18 في المائة)، في حين كان رأي 5 في المائة محايداً بشأن تدابير الحوار المباشر. ولم يرَ أي مجيب على الاستبيان أن الحوار المباشر غير مفيد إلى حد ما أو غير مفيد على الإطلاق.

الشكل الثامن

الفائدة المنظورة للحوار المباشر (النسبة المئوية للمجيبين)



44- وشددت الدول الأطراف، في ردودها الأكثر تفصيلاً، على أن الحوار المباشر، ولا سيما في شكل زيارات قطرية، يشكل جزءاً مهماً جداً من عملية الاستعراض حيث إنه يتيح للسلطات الوطنية المشاركة في الاستعراضات ويوعيها بأهمية العملية، ويسر تبادل المعلومات، ويتيح للخبراء المستعرضين فرصة توضيح أوجه عدم الاتساق والمعلومات المتناقضة. ووصفت عدة دول أطراف الزيارات القطرية بأنها أكثر الأجزاء فائدة في عملية آلية الاستعراض، واقترحت بعض الدول الأطراف تمديد الزيارات القطرية ودعوة المزيد من ممثلي الدول الأطراف قيد الاستعراض إلى المشاركة.

45- وتراوحت الاقتراحات المتعلقة بكيفية زيادة تحسين سبل الحوار المباشر بين اختيار مواضيع أكثر استراتيجية وإيلاء اعتبار أكبر للنظام القانوني للبلد ونظامه السياسي وخصائص حكمه، ومسائل عملية مثل إيلاء اهتمام أكبر للمسائل المتصلة باللغات والترجمة، وزيادة الشفافية والشمولية. وفي هذا الصدد، اقترحت إحدى الدول الأطراف اعتماد استخدام جدول زمني عام للزيارات القطرية المقبلة وإدراج أعضاء فريق الاستعراض، في حين شملت اقتراحات أخرى تنظيم اجتماعات متابعة عن بعد وتقديم معلومات أكثر تفصيلاً بعد إجراء زيارة قطرية بشأن مسائل لم تحل تماماً خلالها. واقترحت إحدى الدول الأطراف نشر أي أسئلة تُثار في إطار الاستعراضات المستندية في وثيقة منفصلة لتيسير توزيعها على النظراء الوطنيين. وفيما يتعلق بمشاركة الجهات المعنية الأخرى، شملت الاقتراحات وضع جدول أعمال موحد للتعاملات مع الجهات المعنية غير الحكومية، بما في ذلك إدراج بند مفتوح في جدول الأعمال أثناء الزيارات القطرية متعلق بالنظر في التدابير المتخذة لمنع الفساد ومكافحته بصفة أم؛ وتوفير تدريبات على الآلية للجهات المعنية الأخرى؛ والإعلان عن الجدول الزمني للزيارات القطرية لضمان تمكن المجتمع المدني والجهات المعنية غير الحكومية من المساهمة في عملية الاستعراض، فقد اعتبرت بعض الدول الأطراف أنه لا بد من مشاركتهم خلال الزيارات القطرية. واقترحت إحدى الدول الأطراف إدراج الاجتماعات مع الجهات المعنية الأخرى على رأس قائمة بنود جدول الأعمال أثناء الزيارة القطرية، قبل إجراء أي عملية تواصل مع السلطات المعنية.

46- وسلطت عدة دول أطراف الضوء أيضاً على الاجتماعات التي تعقد عبر الإنترنت وتبادل الرسائل الإلكترونية مباشرةً لمناقشة جوانب أو استفسارات محددة متعلقة بالاستعراض وإمكانية المشاركة عبر الإنترنت في زيارات قطرية تُعقد عن بعد أو بشكل يجمع بين الحضور شخصياً والحضور عبر الإنترنت باعتبارها تدابير مفيدة تمكّن المزيد من الخبراء من المشاركة بل وتتيح فرصاً أخرى أقل رسمية للاتصال وجها لوجه والاتصال المباشر خلال مرحلة الاستعراض المستندي. ودعت إحدى الدول الأطراف إلى إعطاء الأولوية للزيارات القطرية بالحضور الشخصي، نظراً لرفع القيود المفروضة على السفر فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

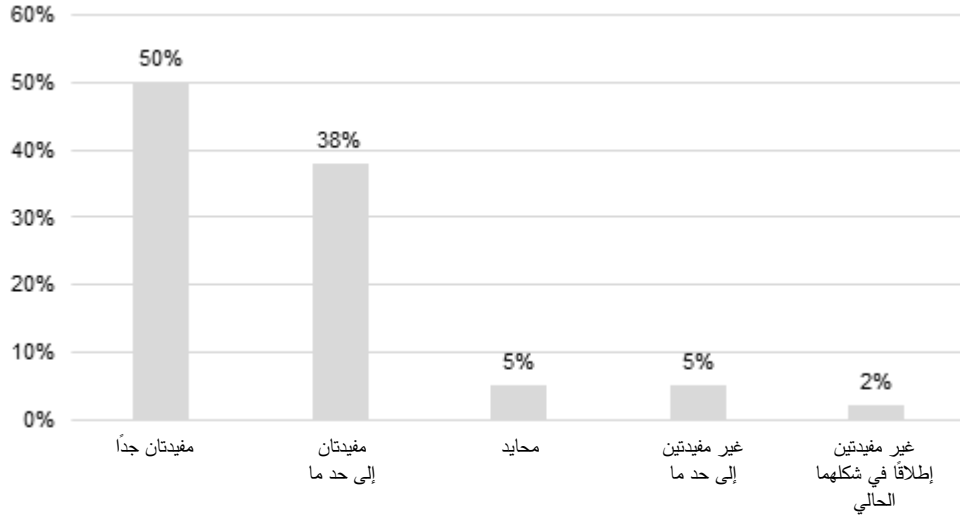
دال - الوثيقتان الختاميتان للاستعراضات: الخلاصة الوافية وتقرير الاستعراض القطري

47- أعربت الدول الأطراف أيضاً عن آرائها بشأن شكل الخلاصة الوافية وتقرير الاستعراض القطري الكامل. وبوجه عام، فقد اعتُبرت كلتا الوثيقتان مفيدة، ولكن العديد من الدول الأطراف اقترحت إما السماح بخلاصات وافية أطول أو تقارير استعراض قطرية أقصر و/أو وجود وثيقة ختامية واحدة فقط، بهدف تبسيط عملية الاستعراض. وتباينت الآراء بشأن شفافية الآلية، حيث أيدت بعض الدول الأطراف النشر الإلزامي لتقارير الاستعراض القطرية وعارضته دول أطراف أخرى.

48- وكما يتبين من الشكل التاسع، فقد اعتبر نصف المجيبين جميعاً (50 في المائة) أن الخلاصة الوافية وتقرير الاستعراض القطري، بوصفهما الوثيقتين الختاميتين لآلية استعراض التنفيذ، مفيدتين جداً، واعتبرهما 36 في المائة من المجيبين مفيدتين إلى حد ما، بينما كان لنسبة 7 في المائة من المجيبين رأي محايد، واعتبرهما 5 في المائة غير مفيدتين إلى حد ما. ورأى أحد المجيبين (2 في المائة) أن الوثيقتين الختاميتين غير مفيدتين على الإطلاق في شكلهما الحالي.

الشكل التاسع

الفائدة المنظورة للوثيقتين الختاميتين (النسبة المئوية للمجيبين)



49- وأشارت دول أطراف عديدة، لدى تقديم مزيد من التفاصيل عن محتويات الوثيقتين الختاميتين، إلى أنها ترى أن الخلاصات الوافية وثائق مفيدة جداً. وشددت إحدى الدول الأطراف على أن شكلها الموحد يسمح بالتعلم المتبادل بين الدول الأطراف وأنه قد يسر تقديم المساعدة التقنية.

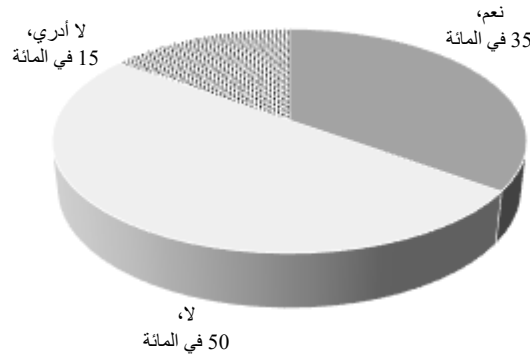
50- واعتبرت بعض الدول الأطراف أن تقارير الاستعراض القطري أطول من اللازم وتتضمن نصوصاً تشريعية أكثر مما ينبغي وتفتقر إلى التفاصيل التحليلية والمعلومات المتعلقة بمدى فعالية تنفيذ الاتفاقية. واعتُبر التأخير في وضعها في صيغتها النهائية مصدر تهديد بتقادم التقارير بحلول وقت نشرها. وفي هذا الصدد، أشارت إحدى الدول الأطراف إلى أن إعداد خلاصة وافية أكثر تفصيلاً عوضاً عن تقرير استعراض قطري كامل إضافي يمكن أن يقلل من الأعمال الورقية ويرفع كفاءة الآلية. واقترحت دولة طرف أخرى الاكتفاء بوثيقة ختامية واحدة يمكنها التركيز على الفعالية والتنفيذ والتقدم المحرز ويستعاض بها عن التقارير القطرية الكاملة التي تعتبر في شكلها الحالي طويلة جداً ويصعب الوصول إليها مما يحد من قيمتها.

51- ورأت دول أطراف أخرى الوثيقتين مفيدتين جداً لتنسيق الأنشطة الرامية إلى تنفيذ التوصيات على الصعيد الوطني، على سبيل المثال، أو من حيث الفرصة التي تتيحها لتسليط الضوء على الحالات الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة والاحتياجات من المساعدة التقنية.

52- وكما هو مبين في الشكل العاشر، لم يرغب نصف المجيبين جميعاً (50 في المائة) في تعديل شكل الوثيقتين الختاميتين لمرحلة الاستعراض التالية، في حين أيد 35 في المائة من المجيبين تعديلها، ولم يعرب 15 في المائة عن أي تفضيل.

الشكل العاشر

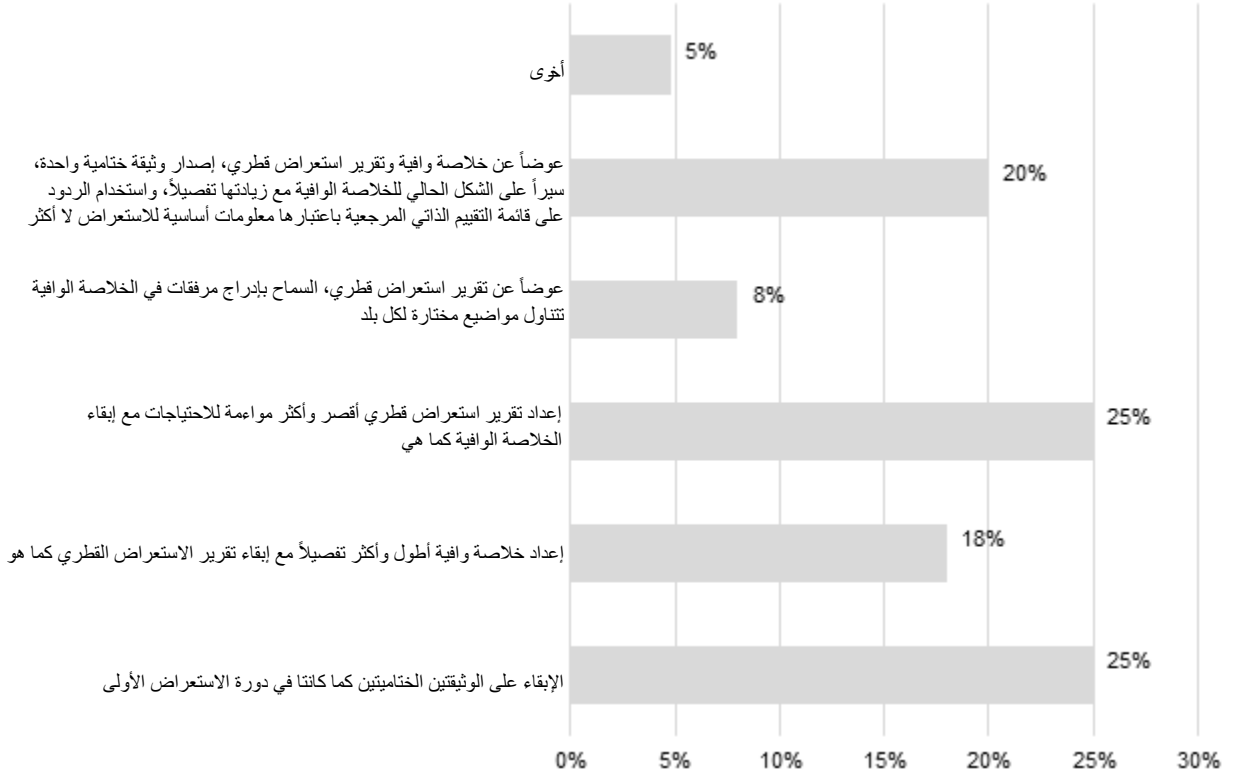
استصواب تعديل شكل الوثيقتين الختاميتين استعداداً لمرحلة الاستعراض المقبلة (النسبة المئوية للمجيبين)



53- وقد أشار 24 في المائة من المجيبين في ردودهم الأكثر تفصيلاً، المبينة في الشكل الحادي عشر، إلى أنهم يرغبون في الاحتفاظ بالوثيقتين الختاميتين كما هما؛ وأيد 26 في المائة إعداد تقرير استعراض قطري أقصر وأكثر ملاءمة للاحتياجات مع الإبقاء على الخلاصة الوافية كما هي؛ ويفضل 20 في المائة أن تصدر وثيقة ختامية واحدة فقط (عوضاً عن خلاصة وافية وتقرير استعراض قطري)، تنتج شكل الخلاصة الوافية الحالية مع كونها أكثر تفصيلاً، واستخدام الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية باعتبارها معلومات أساسية للاستعراض لا أكثر؛ ويفضل 17 في المائة من المجيبين إعداد خلاصة وافية أطول وأكثر تفصيلاً مع الإبقاء على تقرير الاستعراض القطري كما هو؛ ويفضل 7 في المائة السماح بمرفاتق للخلاصة الوافية تغطي مواضيع مختارة لكل بلد عوضاً عن تقرير استعراض قطري كامل.

الشكل الحادي عشر

التفضيلات المتعلقة بالتغييرات في شكل الوثيقتين الختاميتين استعداداً لمرحلة الاستعراض التالية
(النسبة المئوية للمجيبين)



54- ورأت عدة دول أطراف أن تقرير الاستعراض القطري ينبغي أن يكون أقصر وأكثر مواءمة للاحتياجات. ومن ناحية أخرى، قالت إحدى الدول الأطراف إنه لن يلزم إلا إعداد وثيقة ختامية واحدة إن كانت الاستعراضات أقصر. واقترحت الدولة الطرف نفسها أن يكون من حق الدول الأطراف المستعرضة أن تقدم تصويبات وقائعية للمعلومات الواردة في الوثيقة الختامية دون أن تعترض على التوصيات ما لم تكن مستحيلة التنفيذ أو تقع خارج نطاق الاتفاقية.

55- واقترحت بعض الدول الأطراف إتاحة تقارير الاستعراض القطري للجمهور، إلى جانب نشر الخلاصات الوافية كما يجري في النظام الحالي، في حين اقترحت دول أخرى الإبقاء على النظام الحالي الذي تظل بموجبه تقارير الاستعراض القطرية سرية ما لم تقرر الدولة الطرف المستعرضة نشر تقريرها. ورأت إحدى الدول الأطراف أن كون الدولة الطرف المستعرضة تتحكم في نهاية المطاف فيما إذا كان تقرير الاستعراض القطري سيُنشر أم لا يعزز الثقة في الطبيعة غير الاختصاصية لآلية استعراض التنفيذ، وتُشجّع الدول الأطراف المستعرضة على نشر المعلومات لفائدة الخبراء المستعرضين. واقترحت إحدى الدول الأطراف إصدار نشرة صحفية توجز الملاحظات التي أُبدت أثناء الاستعراض القطري في نفس الوقت الذي تُنشر فيه الخلاصة الوافية.

هاء - إجراءات المتابعة ومتطلباتها

56- أعربت الدول الأطراف عن آرائها أيضاً بشأن كيفية إجراء متابعة الاستعراضات القطرية. وشملت الاقتراحات إنشاء آلية متابعة رسمية لمعرفة ما إذا كانت الدول الأطراف قد أخذت بالتوصيات التي قُدمت إليها في الاستعراضات القطرية؛ وتنظيم حلقات نقاش في إطار فريق استعراض التنفيذ ومؤتمر الأطراف بشأن الكيفية

التي اتخذت بها الدول الأطراف إجراءات، تماشياً مع التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات، لدعم الدول الأطراف الأخرى في التغلب على التحديات؛ والترتيب لتقديم عروض شفوية أو خطية في إطار فريق استعراض التنفيذ بشأن نتائج الاستعراض القطري أو بشأن التدابير المتخذة لمتابعة الاستعراض. واقترحت دولتان طرفان أن يُطلب إلى الدول الأطراف أن تقدم تقارير عن امتثالها إلى فريق استعراض التنفيذ تبين ما إذا كانت التوصيات المعقدة قد وضعت موضع التنفيذ وكيفية تنفيذها، إلى أن تقرر الدول الأطراف المستعرضة في نهاية المطاف أن التوصيات قد نُفذت تنفيذاً فعالاً. وشملت الاقتراحات الأخرى السماح للدول الأطراف المستعرضة بالعمل مع الأمانة والدول الأطراف المستعرضة من أجل متابعة التوصيات متابعة فعالة، وتنظيم جولة من أنشطة المتابعة الطوعية فيما يتعلق بتوصيات محددة من أجل تيسير تقديم المساعدة التقنية. واقترحت إحدى الدول الأطراف أن تنظر المناقشات أيضاً في كيفية تعزيز تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في إطار عملية متابعة لتقادي التنفيذ غير الفعال للاتفاقية.

57- وحذرت دولة طرف أخرى من أي آلية إبلاغ جامدة واقترحت أن تركز المرحلة التالية، عوضاً عن ذلك، على التنفيذ، لأن الإبلاغ الإلزامي عن المتابعة يمكن أن يتعارض مع المبادئ التوجيهية لآلية استعراض التنفيذ وطابعها غير التدخلية.

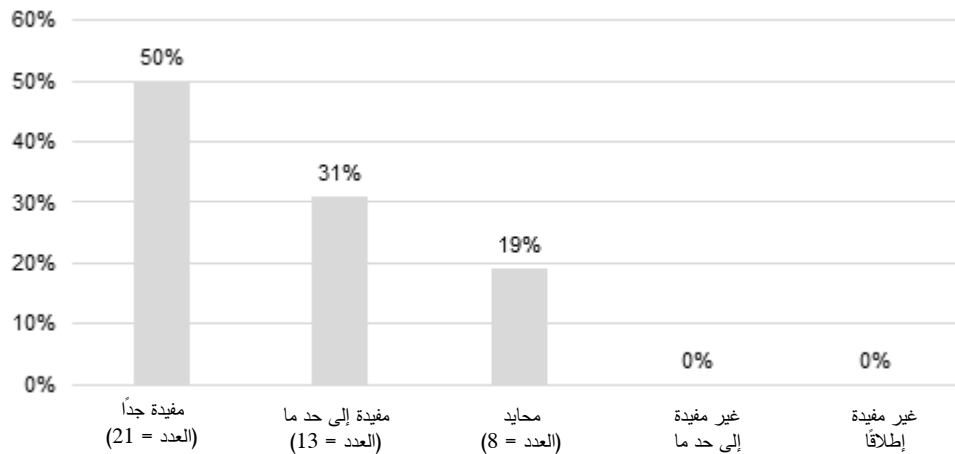
58- ودفعت بعض الدول الأطراف بأن آلية استعراض التنفيذ ينبغي أن تتيح الحصول على مزيد من التعليقات والمشاركة من جانب المجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية غير الحكومية، في حين رأت دول أطراف أخرى أن لا حاجة إلى اتخاذ تدابير أخرى في هذا الصدد.

واو- أوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى

59- فيما يتعلق بأوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى، فقد رأى 51 في المائة من المجيبين، كما يتبين من الشكل الثاني عشر، أن المعلومات التي تنتجها الآليات الأخرى مفيدة جداً لآلية استعراض التنفيذ، واعتبرها 31 في المائة مفيدة إلى حد ما، في حين كان رأي 18 منهم محايداً. ولم ير أي مجيب على الاستبيان أن هذه المعلومات غير مفيدة إلى حد ما أو غير مفيدة على الإطلاق.

الشكل الثاني عشر

الفائدة المنظورة للمعلومات التي تنتجها آليات الاستعراض الأخرى (النسبة المئوية للمجيبين)



60- وأعربت دول أطراف عديدة، في ردودها الأكثر تفصيلاً، عن تفضيلها النظر في التقارير المعدة في إطار آليات استعراض أخرى في مجال مكافحة الفساد ضمن وثائق المعلومات الأساسية التي تستند عليها عند

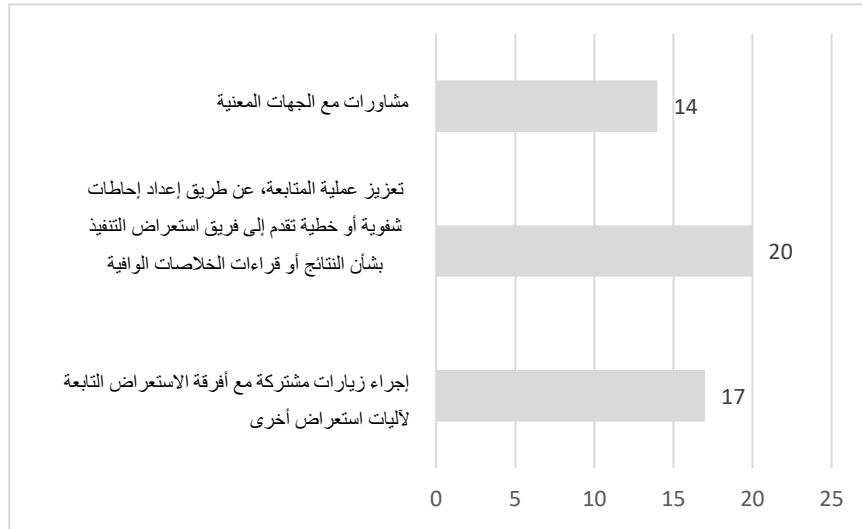
استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد من أجل تعزيز الاتساق وتجنب الازدواجية، شريطة أن تكون تلك التقارير مواكبة للمستجدات.

61- وإضافة إلى ذلك، اقترحت عدة دول أطراف إدراج النتائج التي توصلت إليها آليات الاستعراض الأخرى بشكل أكثر وضوحاً إذا وافقت جميع الدول الأطراف المعنية على ذلك. واقترحت دولة طرف كذلك استخدام هذه النتائج لبيان التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

62- وكما هو مبين في الشكل الثالث عشر، جاءت إجابات الدول الأطراف على طلب تقديم مزيد من التفصيل بشأن تفضيلاتها فيما يتعلق باستكشاف أوجه التآزر مع الآليات الأخرى (كان بالإمكان اختيار عدة إجابات)، كان الإجابة الأكثر اختياراً هي تعزيز عملية المتابعة، بإعداد إحاطات شفوية أو خطية تقدم إلى فريق استعراض التنفيذ بشأن النتائج أو قراءات الخلاصات الوافية على سبيل المثال، فقد اختارها 20 مجيباً؛ واختار 17 مجيباً تفضيل إجراء عدد أكبر من الزيارات المشتركة مع أفرقة الاستعراض التابعة لآليات استعراض أخرى؛ واختار 14 مجيباً إجراء مشاورات مع الجهات المعنية.

الشكل الثالث عشر

تفضيلات أوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى



63- وأعربت عدة دول أطراف أيضاً عن تأييدها لمواصله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاونه مع الأمانات الأخرى في تبادل الممارسات الجيدة وترشيد وتبسيط العمليات ومتطلبات الإبلاغ. وأشارت دولة طرف إلى فائدة انضمام الأمانات الأخرى إلى فريق استعراض التنفيذ لتقديم عروض إيضاحية والمشاركة في الحوار. وفي هذا الصدد، أشارت دولة طرف أخرى إلى الصعوبات التي ينطوي عليها تبسيط عملية تقديم التقارير في مختلف الصكوك والآليات.

64- وأيدت بعض الدول الأطراف القيام بزيارات قطرية مشتركة مع هيئات أخرى، حسب الاقتضاء. ولفتت إحدى الدول الأطراف الانتباه إلى التحديات التي تواجهها البلدان من جراء اضطرارها إلى جمع المعلومات من أجل آليات استعراض مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات المجمعة لإحدى الآليات قد لا تكون متوافقة مع شكل الاستبيانات المستخدمة في آليات الاستعراض الأخرى. وفي نفس السياق، اقترحت دولة طرف موافقة الأسئلة بين آليات الاستعراض ومضاهاة التوصيات الصادرة عن مختلف الآليات، بغية الاستفادة من التوصيات المقدمة في إطار آلية استعراض التنفيذ في تعزيز الامتثال للالتزامات بموجب الصكوك الأخرى. ورأت تلك الدولة الطرف أيضاً أن عدة آليات استعراض يمكنها المشاركة في المناقشات قبل تحديد المواضيع للمراحل المقبلة، وذلك من أجل ضمان تكامل المواضيع وتجنب تداخلها.

65- وسلطت بعض الدول الأطراف الضوء على استقلالية عملية الاستعراض وأن الالتزامات لا تكون بالضرورة هي نفسها في الصكوك المختلفة، مضيفاً أن الخبراء المستعرضين يمكن أن يتوصلوا إلى استنتاجات مختلفة في إطار الآليات المختلفة. وفي هذا الصدد، أشارت إحدى الدول الأطراف إلى أنه ينبغي تجنب الإحالات المرجعية إلى استنتاجات أو تقارير فريق عامل آخر أو منظمة أخرى، في حين اقترحت دولة طرف أخرى إتاحة الفرصة أمام الدولة الطرف قيد الاستعراض لعرض خططها الرامية إلى معالجة الثغرات المكتشفة من خلال آليات أخرى.

66- واقترحت إحدى الدول الأطراف، ناظرةً إلى ما يتجاوز آليات استعراض مكافحة الفساد، استكشاف الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها آلية استعراض التنفيذ مع آليات الاستعراض الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها.

زاي - الإطار الزمني لبدء مرحلة الاستعراض التالية

67- فيما يتعلق بالإطار الزمني لبدء المرحلة التالية من الآلية، أشارت بعض الدول الأطراف إلى أنه ينبغي الشروع في المرحلة التالية من الآلية بمجرد بلوغ معدل إنجاز محدد، مثل 70 في المائة من الاستعراضات. وأُعيدت إحدى الدول الأطراف عن تأييدها لتكوين مجموعة أصدقاء لآلية استعراض التنفيذ من أجل المضي قدماً في المناقشات المتعلقة بالمرحلة التالية من الآلية. وأشارت دولة طرف أخرى إلى أنه، تماشياً مع الفقرة 47 من الإطار المرجعي، لا ينبغي الانتهاء من مرحلة الاستعراض إلا بعد استعراض حالة تنفيذ جميع مواد الاتفاقية في جميع الدول الأطراف. وشددت تلك الدولة الطرف أيضاً على ضرورة التخطيط بعناية وإجراء مفاوضات شفافة بصفة متسقة في إطار فريق استعراض التنفيذ الذي تشارك فيه جميع الدول الأطراف. وإضافةً إلى ذلك، تَكَرَّرت الدولة الطرف المجيبة على الاستبيان بالفقرة 82 من الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الفساد، المعقودة في حزيران/يونيه، التي دُعي فيها مؤتمر الدول الأطراف، بعد اختتام وتقييم نتائج دورة الاستعراض الثانية، إلى تنظيم دورة استثنائية للمؤتمر بشأن جميع جوانب عملية استرداد الموجودات وإعادتها، بغية النظر في جميع الخيارات المتاحة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك استكشاف المجالات الممكنة لإدخال تحسينات على الإطار الدولي لاسترداد الموجودات. ورأت تلك الدولة الطرف أنه لا يمكن الشروع في مرحلة استعراض جديدة إلا بعد تنظيم تلك الفعالية وبعد تقييم النتائج المستخلصة منها وتنفيذ أي اتفاقات مترتبة عليها.

ثالثاً - ملخص البيانات المعروضة والعناصر التي يتعين النظر فيها في مرحلة الاستعراض التالية

68- يتضمن هذا القسم موجزاً للبيانات المتعلقة بعدة جوانب رئيسية للاستعراضات القطرية، إلى جانب الاقتراحات المقدمة من الدول الأطراف بشأن مرحلة الاستعراض التالية التي لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيها.

1- الهيكل والنطاق والتسلسل المواضيعي

69- رأى 81 في المائة من الدول الأطراف المجيبة أن هيكل مرحلة الاستعراض الأولى، أي استعراض الفصلين الثالث والرابع في الدورة الأولى واستعراض الفصلين الثاني والخامس في الدورة الثانية، مفيد جداً أو مفيد إلى حد ما. ومن بين الخيارات المختلفة للمرحلة الجديدة، فضّلت معظم الدول الأطراف الإبقاء على الهيكل الحالي مع التركيز بدرجة أكبر على فعالية التنفيذ وعلى متابعة النتائج المستخلصة من المرحلة السابقة. وفي الوقت نفسه، أشارت الدول الأطراف أيضاً إلى احتمال أن تكون قد حدثت تغيرات منذ إبداء الملاحظات السابقة، وأنه ينبغي أن يتسنى للمستعرضين النظر في أي تغيرات من هذا القبيل. ويمثل توحيد الاستعراض لجميع الدول الأطراف الخيار الذي تفضله الغالبية العظمى من الدول الأطراف، بدلاً من موامة الاستعراض حسب ما يناسب الدولة الطرف قيد الاستعراض. وحظيت كذلك فكرة تطبيق التركيز المواضيعي، الذي يمكن استكماله باستعراض الثغرات المكتشفة خلال المرحلة الأولى، ببعض التأييد بين الدول الأطراف.

70- وشملت المسائل الرئيسية التي ذكرتها الدول الأطراف في هذا الصدد ما يلي:

- طرَح استعراض الفصل الثاني عدة تحديات بسبب اتساع نطاقه وتعقيده.
- يستتبع الهيكل الحالي انقضاء فترات زمنية طويلة بين الاستعراضات القطرية التي تُجرى في إطار الدوريتين الأولى والثانية.

71- وبالنظر إلى الاتجاه العام الذي اعتُبرت بموجبه أغلبية الدول الأطراف المجيبة الهيكل الحالي مفيداً، مع الإعراب عن قلقها إزاء طول فترة الاستعراضات والفترات الزمنية الفاصلة بين استعراضات الدورتين الأولى والثانية، لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيما إذا كان ينبغي تعديل هيكل مرحلة الاستعراض التالية ونطاقها وتسلسلها المواضيعي. وكان ضم فصلين (لا سيما إمكانية تقسيم الفصل الثاني وإدراج الفصل السادس)، وزيادة التركيز على فعالية التنفيذ، وتقييم التدابير المتخذة للتعامل مع النتائج المستخلصة من المرحلة السابقة من بين الاقتراحات المقدمة الأكثر شيوعاً التي لعل الفريق يود أن ينظر فيها أثناء مداولاته فيما يتعلق بتبسيط الاستعراضات المقبلة.

2- قائمة التقييم الذاتي المرجعية

72- رأى 87 في المائة من الدول الأطراف المجيبة قائمة التقييم الذاتي المرجعية أداة مفيدة جداً أو مفيدة إلى حد ما. واعتُبر إجراء التقييم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية وسيلة مفيدة لتمكين الدولة الطرف المستعرضة من الوقوف على الثغرات والسماح للمستعرضين بإلقاء نظرة متعمقة على الإطار الوطني لمكافحة الفساد الذي سيجري استعراضه. وانتقدت بعض الدول الأطراف طول قائمة التقييم الذاتي المرجعية وشموليتها باعتبارها عاملين يتسببان في حدوث تأخيرات في المراحل الأولى من الاستعراضات، واقتُرحت ترشيح القائمة المرجعية وتبسيطها. غير أن دولاً أطرافاً أخرى أعربت عن تقديرها لشمولية قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

73- وشملت المسائل الرئيسية التي أثارها الدول الأطراف الاقتراحات التالية:

- اعتُبرت القائمة المرجعية، بشكلها الحالي، أطول من اللازم وغير عملية.
 - يمكن تقديم مزيد من التوجيه لتحديد المعلومات ذات الصلة في إطار كل بند.
 - ينبغي أن يكون تقديم الردود ممكناً من خلال حل مأمون وسهل الاستعمال من حلول تكنولوجيا المعلومات.
- 74- ولذلك لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيما إذا كان ينبغي تعديل قائمة التقييم الذاتي المرجعية وحل تكنولوجيا المعلومات الذي يضمها حالياً من أجل مرحلة الاستعراض التالية. وعلى وجه الخصوص، من شأن شكل قائمة التقييم الذاتي المرجعية أن يتوقف على نطاق المرحلة التالية وتسلسلها المواضيعي (انظر أعلاه).

3- الوثيقتان الختاميتان

75- اعتُبرت معظم الدول الأطراف الخلاصة الوافية وتقرير الاستعراض القطري وثيقتين مفيدتين. واقتُرحت عدة دول أطراف تعديلات محتملة، مثل إصدار وثيقة ختامية واحدة فقط لكل استعراض: خلاصة وافية أطول أو تقرير قطري أقصر.

76- وشملت المسائل الرئيسية التي أثارها الدول الأطراف ما يلي:

- تقرير الاستعراض القطري طويل وكثيراً ما يتأخر وضعه في صيغته النهائية.
 - لا بد أن تكون الوثيقتان الختاميتان متصلتين بالواقع ودقيقتين وتحليليتين بما فيه الكفاية.
 - يمكن أن يظل نشر تقارير الاستعراض القطري اختيارياً أو أن يصبح إلزامياً خلال مرحلة جديدة.
- 77- أما بالنسبة للخيارات الرئيسية الثلاثة المحددة فيما يتعلق بالوثيقتين الختاميتين (أي إعداد خلاصة وافية أطول وأكثر تفصيلاً، أو تقرير قطري أقصر وأكثر ملاءمة للاحتياجات، أو وثيقة ختامية واحدة فقط)، فلم يظهر أي تفضيل واضح بين المجيبين. ولذلك لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر، تماشياً مع

التعليقات الواردة، في السبل الكفيلة بضمان أن تحقق الوثيقتان الختاميتان أكبر قدر ممكن من الصلة بالواقع والدقة والقيمة التحليلية وأن يتسنى وضعها في صيغتها النهائية في الوقت المناسب.

4- إجراءات المتابعة ومتطلباتها

78- اقترح العديد من الدول الأطراف إنشاء عملية لمتابعة الاستعراضات باعتبارها تدبيراً رئيسياً لزيادة تعزيز آلية استعراض التنفيذ. ولا يظهر اتجاه واضح في هذا الصدد حتى الآن. ولعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر في إجراءات ومتطلبات متابعة الاستنتاجات والملاحظات المنبثقة عن عملية الاستعراض، على النحو المتوخى في الفقرتين 40 و41 من الإطار المرجعي. ولعل الفريق يود أن ينظر أثناء مداولاته في الاقتراحات التي قدمتها بعض الدول الأطراف فيما يتعلق بإنشاء آلية متابعة أكثر تنظيماً لتقييم ما إذا كانت الدول الأطراف قد نفذت التوصيات الواردة في الاستعراضات القطرية؛ وعقد جلسات إحاطة بشأن متابعة الاستعراضات؛ وقرارات الخلاصات الوافية في إطار فريق استعراض التنفيذ؛ وتنظيم حلقات نقاش في إطار الفريق.

5- عناصر إضافية لعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيها

الأطر الزمنية

79- بينما شددت دول أطراف عديدة على أهمية التعجيل بوتيرة عملية الاستعراض، فقد أشارت إلى أن الإطار الزمني الإرشادي الحالي المحدد بستة أشهر طموح جداً. ولعل فريق استعراض التنفيذ يود أن ينظر فيما إذا كان ينبغي تعديل الأطر الزمنية الإرشادية للاستعراضات القطرية. ولعل الفريق يود أن يناقش الاقتراحات التي أثرت في هذا الصدد، مثل تحديد الأطر الزمنية سلفاً في مرحلة مبكرة، وضمان قدر أكبر من الشفافية في الأطر الزمنية للاستعراضات أو اتخاذ تدابير إضافية للتقليل من حالات التأخير.

الزيارات القطرية

80- اعتبر أكثر من 90 في المائة من الدول الأطراف الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة إما مفيدة جداً أو مفيدة إلى حد ما. ولعل الفريق يود أن ينظر أثناء مداولاته فيما إذا كان ينبغي مراعاة التحسينات التي اقترحتها بعض الدول الأطراف، مثل سبل تعزيز شفافية الزيارات القطرية وشموليتها وتخفيف الصعوبات العملية مثل الحواجز اللغوية.

أوجه التآزر

81- توخياً لضمان اتصال الاستعراضات بالواقع وكفاءتها، لعل الفريق يود أن يستكشف السبل الممكنة لزيادة الاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف آليات استعراض الأقران القائمة في مجال مكافحة الفساد، وبالأخص سبل استخدام النتائج التي توصلت إليها الهيئات الاستعراضية الأخرى في الاستعراضات القطرية التي تُجرى في إطار آلية استعراض التنفيذ.

الخطوات التالية

82- توخياً لتيسير مناقشات الفريق، ستواصل الأمانة جمع آراء الدول الأطراف بشأن أداء الآلية وبشأن مرحلة الاستعراض التالية.